الرؤيـــة

نشرة نصف شهرية تعنى بمشاريع الرؤية الاستراتيجية للاصلاح 2015 - 2030

العدد 1
فبراير 2017
خـــاص

كلمة

شكل لقاء التنسيق الوطني، الذي انعقد يومي 30-31 يناير 2017 بالرباط، بحضور جميع المسؤولين عن تدبير المنظومة التربوية على الصعيد الوطني، محطة غاية في الأهمية للوقوف عند الحصيلة المرحلية لتنزيل مشاريع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030. وأعتقد جازما من خلال النقاش والحوار ومداولات هذا اللقاء، أن هناك وعيا لدى كافة المدبرين المركزيين والجهويين والإقليميين بضرورة إنجاح عملية التنزيل الجيد لجميع المشاريع المندمجة للرؤية، فضلا عن النفس التعبوي والحس الوطني والانخراط الإيجابي الذي لمسته لدى الفاعلين التربويين، من أساتذة، ومفتشين، وإدارة تربوية، خلال الزيارات التفقدية التي قمت بها خلال الموسم الدراسي الفارط والحالي، إلى العديد من المؤسسات التعليمية، على الصعيد الوطني، لمعاينة تجريب، وتنزيل بعض هذه المشاريع الإصلاحية.

من هذا المنطلق، أود أن أؤكد وأذكّر بمجموعة من المقتضيات والمستلزمات والتدابير التي يجب إعمالها ميدانيا، حتى نتمكن جميعا من كسب رهان هذا المشروع الإصلاحي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. بغاية تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج المدرسة المغربية، أدعو الجميع إلى المساهمة في وضع حد للفوارق المجالية والاجتماعية والاقتصادية، بالعالمين القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص، بالشكل الذي يوفر تعليما بفرص متكافئة لفائدة المتعلمات والمتعلمين بهذه الأوساط؛

2. من أجل الرفع من جودة التعلمات لدى التلاميذ، وجب تقديم مختلف أشكال الدعم للأطفال الذين يعانون صعوبات في مسارهم الدراسي، على أساس إرساء آليات لتعميم وتعزيز برامج هذا الدعم بجميع المؤسسات التعليمية؛

3. التوظيف الأمثل للتكنولوجيات الحديثة وجعلها مقوما من مقومات التدريس والتأطير، وشرطا حاسما في تجديد أدوار المدرسة؛

4. أدعو الفاعلين التربويين إلى تطوير العلاقات التربوية على صعيد مؤسسات التربية والتكوين، بتفعيل شبكات للتواصل، كإطار لتبادل التجارب وتقاسمها بين مختلف المتدخلين في العملية التعليمية؛

5. اعتبارا لكون التربية على القيم، إحدى الوظائف الأساسية للمدرسة، أؤكد على أهمية تعزيز الاهتمام بالتربية على القيم والمواطنة، لمعالجة مختلف السلوكات اللامدنية الملاحظة بالمؤسسات التعليمية؛

6. الانتقال من وضع التجريب إلى تعميم وتقاسم كافة المشاريع التي انطلق العمل بها في بعض الجهات والأقاليم؛

7. أن نمضي قدما في نهج اللامركزية واللاتمركز في تدبير قضايا القطاع، كخيار استراتيجي دأبت عليه وزارتنا منذ مدة، مرتكز على حكامة تزاوج بين المسؤولية والمحاسبة، ومتملكة لروح التغيير؛

8. إعمال مبدأ التعاقد بين جميع الفاعلين التربويين والإداريين بمختلف المستويات الإدارية القائمة، في تسطير خارطة طريق وبرامج عمل للتصدي لكافة الاختلالات، وإعمال المشاريع الإصلاحية.

ولا تفوتني الفرصة للتشديد على أهمية التعبئة والتواصل التي يتطلبها تفعيل الإصلاح التربوي وتنزيله، من خلال سرعة تداول المعلومة ونشرها، بوصفها محفزا لتعبئة واعية لمختلف الفاعلين والشركاء حول قضايا المدرسة.

وإنني لعلى يقين، أن التطبيق الناجح لهذه المستلزمات، سيساهم ولا شك في نجاح مشروعنا الإصلاحي. وأملي كبير، وثقتي لا حدود لها في قدرات أطرنا التربوية والإدارية، في إنجاح مقتضيات هذا الإصلاح التربوي، والذهاب به بعيدا خدمة لأجيالنا الصاعدة. فلنعمل جميعا على كسب رهان حاضر ومستقبل بلادنا.

رشيد بن المختار بن عبد الله
وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

الإعلان عن خارطة الطريق الاستشرافية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، خلال لقاء التنسيق الخاص بالحصيلة الأولية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، المنعقد بالرباط يومي 30 و31 يناير 2017، الذي ترأسه السيد رشيد بن المختار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والسيد خالد برجاوي الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية، وحضره السيد الكاتب العام والسيدان المفتشان العامان للوزارة، ومديرو المشاريع المندمجة للرؤية الإستراتيجية، والمديرون الجهويون، والمديرون الإقليميون، ورؤساء المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، إلى جانب المنسقين الوطنيين للمشاريع، عن خارطة الطريق الاستشرافية للتنزيل الأنجع لحافظة المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية، ومنهجية العمل وآليات تنفيذها وتتبعها والأهداف والنتائج المنتظرة، وذلك عبر تأطير عملي وميزانياتي يحدد كلفتها ومؤشراتها، وذلك عبر خمس مخططات عمل يمتد كل منها على ثلاث سنوات ستمكن من الأجرأة المتدرجة لهذه المشاريع.

كما حددت المستلزمات الأساسية للتنزيل التي تتجلى في تقوية القدرات التدبيرية للموارد البشرية، عبر التكوين وتطوير آليات ومساطر التدبير، و ترسيخ الواجب المهني، وكذا الارتقاء بالتواصل المؤسساتي الداخلي والخارجي، فضلا عن التعبئة المجتمعية الضامنة لتملك مضامين ومتطلبات الإصلاح.

وقد عرف هذا اللقاء، تنظيم ورشات، شكلت فرصة ثمينة لتدقيق المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية، بمقاربة تشاركية، سيعول على ما أفضت إليه أشغالها من نتائج ومقترحات وتوصيات أن تشكل قيمة مضافة من شأنها إغناء هذه المشاريع.

هذا، وأكد المشاركون، في هذا اللقاء أن الحصيلة الأولية لتنزيل حافظة المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية كانت إيجابية، كما أبانوا من خلال ملاحظاتهم ومقترحاتهم المستلهمة من التجربة الميدانية، عن حسهم الوطني، واستماتتهم في مضاعفة الجهود من أجل إنجاح الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

من مواد هذا العدد

- الحصيلة الأولية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 5-4
- المستلزمات الضرورية لإنجاح الإصلاح 7-6
- خارطة الطريق لتنزيل المشاريع 8

المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل
العنوان : 1 ساحة النصر ،باب الرواح ، الرباط - الهاتف : 51 72 68 37 05 - الفاكس : 74 18 77 37 05 الموقع الإلكتروني : www.men.gov.ma
البريد الالكتروني : div-com@men.gov.ma / insat@men.gov.ma ■ EducationMa MarocEducation وزارة-التربية-الوطنية

ورقة تعريفية بحافظة مشاريع الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030

تمكنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني من ترجمة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح إلى 16 مشروعا مندمجا، تتناسق أهداف ومقاصد كل مشروع مع رافعات الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وتنتظم في ثلاث مجالات:

1- مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص

يضم 6 مشاريع،د تهدف إلى تحقيق المساواة في ولوج التربية بين الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، وتمكين جميع الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة من استدامة التعلم والاندماج، مع تمكين مؤسسات التربية والتكوين من الشروط الملائمة للتمدرس ومن التأطير والتجهيز والدعم اللازم، وجعل التعليم الخاص شريكا للتعليم العمومي في بلوغ هذه الغاية، إلى جانب وضع برنامج للتكوين على قيم والتضامن والسلوك المدني، ووضع إطار قانوني محفز للإدارة التربوية، للحفاظ على الممتلكات وديمومتها، وملاءمة معايير البناءات المدرسية مع مستجدات الشأن التربوي.

رقم المشروع المندمج	المشاريع المندمجة
1	تطوير وتنويع العرض المدرسي
2	دعم التمدرس بالأوساط القروية والشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص
3	تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس
4	تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية
5	التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين
6	تطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي

2- مجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين

يضم 6 مشاريع، تتغيا الوزارة من خلالها، تطوير النموذج البيداغوجي القائم، من خلال تحديد الوظائف المرجعية والمعرفية لأطوار التربية والتكوين، وملاءمة المقاربات البيداغوجية مع المستجدات التربوية، وإعادة النظر في الإيقاعات الزمنية للدراسة والتعلم، والتمكن من اللغات، وتعزيز الإندماج في سوق الشغل، وتعزيز قيم المواطنة والديموقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، وحفز النبوغ والتفوق في المدرسة المغربية، كما تهدف إلى تجديد مهن التدريس والتكوين، والتدبير، وتنويع العرض بالتعليم الثانوي بإدماج المسارات المهنية، إلى جانب دعم وتنويع أنشطة الحياة المدرسية.

كما تتطلع الوزارة إلى إصلاح منظومة التقييم والامتحانات والتوجيه التربوي والمهني، و تقييم الأداء والترقي المهنيين للموارد البشرية على أساس معايير موضوعية، فضلا عن ذلك، فإن الوزارة تراهن على الإرتقاء بخدمات الإعلام والاستشارة والمواكبة.

ويحظي التعليم الأولي بالأهمية البالغة ضمن هذا المجال، حيث ستسعى الوزارة إلى تعميمه، والإدماج التدريجي له في التعليم الابتدائي الإلزامي، واعتماد نموذج بيداغوجي محدد الأهداف والغايات، فضلا عن وضع إطار مرجعي واضح. كما تراهن الوزارة في الأفق، على إدماج ناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية، وتنمية تطوير كفايات التلاميذ في مجال استخدام الوسائط المتعددة، وشبكة الأنترنيت.

رقم المشروع المندمج	المشاريع المندمجة
7	تطوير النموذج البيداغوجي
8	تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية
9	الارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية
10	إصلاح شامل لمنظومة التقييم والامتحانات والتوجيه التربوي والمهني
11	الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه
12	تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

المشاريع التي شرعنا في تنفيذها بدأت تعطي ثمارها.. لقد انخرطنا في تنفيذ جميع المشاريع حتى نتمكن من تحقيق أهداف الرؤية الإستراتجية.. مثلا بدأنا في تفعيل مشروع تطوير النموذج البيداغوجي، حيث بدأنا في تجريب المنهاج المنقح في 19 مؤسسة تعليمية، كما شرعنا في توسيع مشروع القرائية باللغة العربية بالمؤسسات التعليمية.

السيدة سمية بنعبو
المديرة الإقليمية بمكناس

3- مجال الحكامة والتعبئة

يضم 4 مشاريع تراهن الوزارة عليها من أجل الارتقاء بالعنصر البشري، باعتباره أساسيا في إنجاح الإصلاح، ولذلك فهي تطمح إلى الارتقاء بموظفيها، وتحسين ظروف عملهم وتحفيزهم، عبر إقرار نظام أساسي لأوضاعهم الإدارية والمهنية، ومنح المصالح الجهوية والإقليمية الصلاحيات اللازمة، في التدبير مع تمكينها من الوسائل الضرورية للارتقاء بتدبيرها، كما ستحرص على إرساء حكامة ناجعة، وريادة و دعم القدرات التدبيرية في مختلف مستويات المنظومة التربوية، إلى جانب تحقيق تعبئة مجتمعية ومستدامة، وذلك بإرساء تعاقد معنوي لتجديد الثقة حول المدرسة المغربية، يرسخ مسؤولية الفاعلين التربويين، الأسر، هيآت المجتمع المدني، وسائل الإعلام والفاعلين الاقتصاديين عبر ثلاث مجالات للتدخل: التواصل والشراكة وقيادة التغيير.

كما تطمح في إطار تعزيز الحكامة، إلى إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية، وتقييمها وضمان جودتها وتطوير الإدارة الإلكترونية.

رقم المشروع المندمج	المشاريع المندمجة
13	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
14	تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد
15	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية
16	تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

ورشات تدقيق المشاريع المندمجة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح

انكب المشاركون في أشغال الورشات التي تم تنظيمها خلال اللقاء التنسيقي الوطني، على مناقشة وتدقيق وإغناء المشاريع المندمجة التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وذلك في أفق التملك الجيد لهذه المشاريع، وتنزيلها وتتبعها ميدانيا، على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية.

وقد لامست هذه الورشات حصيلة جميع المشاريع المدرجة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، بناء على العروض التأطيرية التي قدمها المديرون ورؤساء المشاريع، حيث ارتكزت مداخلات المشاركين في الورشة الأولى **حول مشروع تطوير وتنويع العرض المدرسي، ومشروع دعم التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، ومشروع التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين**، على ضرورة مراعاة الخصوصيات الجهوية، وإرساء مبدأ التضامن بين الجهات، والعمل على تعزيز وتوسيع الشراكة مع الجماعات المحلية، وتحيين وإرساء منظومة التخطيط وتحديد وتطوير العرض التربوي، ومراجعة النظام الأساسي، ونماذج المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى اعتماد الإطار القانوني لتوطين المؤسسات التعليمية والمدارس الجماعاتية، وإرساء إطار قانوني لتفعيل معايير البناء.

أما الورشة الثانية **المتعلقة بمشروع تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس، ومشروع تطوير النموذج البيداغوجي، ومشروع تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم**، فقد اتجه فيها اهتمام المتدخلين صوب التركيز على ضرورة وضع خريطة للإعاقة داخل الأقاليم، كما اقترحوا إعداد بطاقات شخصية للأطفال، وتكييف المنهاج الدراسي مع حاجيات الأطفال في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى إحداث آلية رسمية تضمن التفاعل مع هذه الفئة انطلاقا من الموقع الرسمي للوزارة.

وتضمنت العديد من المداخلات التي أدلى بها المشاركون، الدعوة إلى العمل على تطوير المضامين الرقمية، وتبني مقاربة خاصة بالعالم القروي، وتطوير كفايات الأساتذة والتلاميذ وتقاسم التجارب الناجحة وتعميمها. كما أوصوا بضرورة الاستمرار في تحسين وتجويد النموذج البيداغوجي، والحرص على الترابط العضوي بين مكونات المناهج، وتحديد الكفايات الضرورية لكل سلك من الأسلاك التعليمية.

بينما استأثرت باهتمام المتدخلين في الورشة الثالثة، **التي تهم مشروع تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية، ومشروع تطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي، ومشروع الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه**، بعض المستجدات التي تضمنها المشروع المتعلق بالتربية غير النظامية، حيث دعا المتدخلون إلى توسيع وتعميم مراكز الفرصة الثانية، الجيل الجديد. وبشأن العرض المدرسي الخصوصي اقترحوا تفويض بعض الاختصاصات ذات الصلة بالتعليم الخاص إلى المديريات الإقليمية.

أما على مستوى التعليم الأولي فقد لاحظوا غياب التنسيق الممأسس بين جميع القطاعات والمؤسسات التي تتدخل في هذا المجال، وارتأوا بهذا الخصوص إحداث بنية إدارية بالوزارة تعنى بالإشراف التربوي والبيداغوجي.

ومن أبرز النقط التي تم تدقيقها وتعميق النقاش بصددها في الورشة الرابعة **المتعلقة بمشروع تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية، ومشروع الارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية، ومشروع إصلاح منظومة التقييم والامتحانات والتوجيه التربوي والمهني**، المستجدات الخاصة بتكوين كل من هيأة التدريس والإدارة التربوية، كما دعوا إلى ضرورة خلق جسور تسمح بانفتاح المنظومة على محيطها.

واقترح المتدخلون، في الشق المتعلق بالرياضة المدرسية، استغلال ملاعب القرب لدعم البنيات الرياضية المدرسية كما دعوا إلى التركيز على الأنشطة البيئية والإعلامية والصحية، وبعض الجوانب الأخرى ذات الصلة بالتقويم والامتحانات، أو ذات الصلة بالتوجيه التربوي والمهني عبر التفكير في صيغ لمراجعة النصوص التنظيمية للتوجيه وجعل التوجيه نحو المهن يبدأ من التعليم الابتدائي.

وخلصت أشغال الورشة الخامسة **حول الارتقاء بتدبير الموارد البشرية، ومشروع تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، ومشروع تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية، ومشروع تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين**، إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات همت كل مشروع على حدة أبرزها بلورة نظام أساسي للتربية والتكوين، يراعي خصوصيات القطاع، والعمل على تنويع أساليب التوظيف، كما شدد المشاركون على ضرورة تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وعلى إرساء نظام للتحفيز بمختلف تجلياته.

وبخصوص إرساء نظام للحكامة الجيدة، أوصوا بضرورة اعتماد المقاربات الحديثة في التسيير وترسيخ اللامركزية واللاتمركز، وإعمال قيم الشفافية والمساءلة، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا تفعيل آليات المراقبة والتتبع وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

كما دعا المتدخلون إلى ضرورة وضع استراتيجية تواصلية متكاملة، وإلى بذل مزيد من الجهد لبلورة شراكات إضافية ومثمرة، والانفتاح على شركاء جدد جهويا وإقليميا، وذلك لتحقيق انخراط حقيقي وفعال، يشمل مجموع مكونات المجتمع حول قضية التربية والتكوين، ويعيد الثقة للمدرسة المغربية . و طرح المشاركون بعض التساؤلات حول مشروع تقوية نظام المعلومات، تهم تحديد الدور الذي ينبغي أن تلعبه كافة البنيات الإدارية للوزارة في هذا المجال.

الحصيلـــة الأوليـــة لتنزيـــل المشاريـــ

حظيت مشاريع الرؤية الاستراتيجية بأهمية متزايدة منذ الشروع في تنزيلها تدريجيا. وكانت هذه الأهمية، في غالب الأحيان، تستمد مبرراتها من الآمال المعقودة عليها من أجل إصلاح النظام التربوي، وتغيير معالم المدرسة المغربية.

ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه التقييم والتتبع بشكل دائم ومستمر في تثبيت دعائم المشاريع، كان لابد من تقديم حصيلة أولوية للمشاريع المندمجة تغطي الموسمين الدراسيين 2015/2016 و2016/2017.

ويظهر من خلال الحصيلة الأولوية التي قدمها السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، خلال لقاء التنسيق الوطني ليومي 30 و31 يناير 2017، التقدم النسبي الحاصل في العديد من المشاريع المندمجة.

ففي إطار المشروع رقم 1 المتعلق ب «تطوير وتنويع العرض التربوي» تم إعداد الصيغة الأولية لدليل معايير برمجة وتوطين المؤسسات التعليمية وإعداد الصيغة الأولية لدليل نموذج المدارس الجماعاتية وإعداد جدول خاص بالحاجيات من المدرسين والمؤسسات التعليمية على الصعيد الوطني. ومن أجل تعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص، وعلى الخصوص الارتقاء بالخدمات التربوية بالعالم القروي وتوسيع العرض التربوي، أحدثت 200 مؤسسة تعليمية استفاد العالم القروي من 54 في المائة منها، وتشمل هذه المؤسسات المدارس الجماعاتية والداخليات.

وقدمت أيضا حصيلة المشروع المندمج رقم 4 المتعلق ب «تأمين التمدرس الاستدراكي لجميع الأطفال خارج المنظومة» حيث استفاد 67.216 طفل من خدمات التربية غير النظامية منهم 30.246 استفادوا من برنامج الفرصة الثانية.

كما تم تناول المشروع رقم 6 الخاص ب « بتنويع العرض المدرسي الخصوصي» حيث تم إعداد تصور متكامل لإعادة استغلال المؤسسات التعليمية غير المستعملة، من أجل توسيع العرض التربوي الخاص، مع مراعاة تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة والإنصاف في الولوج إلى المدرسة.

وفيما يخص المشروع المندمج رقم 7 المتعلق ب «تطوير النموذج البيداغوجي»، وتطوير مكوناته ووظائفه في تناغم تام مع المهام الكبرى المنوطة به، فقد تم وضع العدة البيداغوجية الضرورية لتطبيق المنهاج المنقح للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، وانطلاق المشروع على مستوى 168 مدرسة ابتدائية و 1690 قسما.

وعلى مستوى الاهتمام باللغات الأجنبية تم تفعيل تدبير «تحسين تعليم وتعلم اللغة الفرنسية»، حيث تم تبني منهجيات جديدة في تدريس اللغة الفرنسية، وتنقيح برنامجها في التعليم الثانوي الإعدادي وتمديد نفس العملية بسلكي الثانوي التأهيلي والابتدائي.

وبخصوص المسالك الدولية للباكلوريا المغربية، سجلت الحصيلة توسعا مهما لهذا المشروع، حيث غطى 448 ثانوية تأهيلية، بالإضافة إلى تكوين الاساتذة والمفتشين والاطر الادارية المكلفة بهذه المسالك، وتكييف نظام الامتحانات مع هذه المسالك.

كما تم الحرص على تحقيق التكامل بين مختلف الأسلاك التعليمية فيما يخص المسارات المهنية، انطلاقا من مشروع في اكتشاف المهن في التعليم الابتدائي، الذي احتضنته أكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة، حيث شملت التجربة 157 مدرسة و 535 قسما و 19000 تلميذة وتلميذ وسيتم تعميمه على باقي الأكاديميات، وتعزيز عدد المسارات المهنية بالسلك الإعدادي والتي بلغ عددها 15 مسارا يدرس بها 5000 تلميذة وتلميذ، ومسالك الباكلوريا المهنية التي بلغ عدد المسالك بها 19 مسلكا، تتوزع على القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي و القطاع الخدماتي، ويدرس بها نحو 14 ألف تلميذة وتلميذ. وذلك سعيا لتوفير الحد الأدنى من الكفايات المهنية الضرورية للتلاميذ .

وعرف تدبير المقاولات وروح المبادرة، تحضير العدة البيداغوجية الخاصة بإدماج الثقافة المقاولاتية وروح المبادرة بسلكي الثانوي الإعدادي و التأهيلي، حيث استفادت 100 مؤسسة من الوثائق التربوية و 4000 تلميذ من كراسة التلميذ.

كما تم الشروع في تنزيل مشروع «القراءة من أجل النجاح» من أجل تقوية ودعم مكتسبات التلاميذ، وتوطينه ب 90 مؤسسة ابتدائية و190 قسما. بالإضافة إلى برنامج «تنمية مهارات القراءة باللغة العربية» الذي يهدف إلى اعتماد مقاربات جديدة لتدريس القراءة وتعلمها

الحصيلة المسجلة لحدود اللحظة حصيلة إيجابية.
من بين المشاريع المهمة التي حظيت بإقبال كبير من طرف التلاميذ وأسرهم هناك مشروع مسالك الباكالوريا الدولية المغربية والباكالوريا المهنية والمسار المهني بالإعدادي.
وقد تم توظيف مقاربات جديدة، أفضت إلى تحسين التعلمات لدى التلاميذ داخل الأقسام.

السيد محمد دالي
مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
بجهة فاس مكناس

ـــع المندمجـــة للرؤيـــة الاستراتيجيـــة

وتحسين التعلمات في مادة اللغة العربية وفي المواد العلمية المدرسة في سلك التعليم الثانوي الإعدادي.

وعلى مستوى المشروع رقم 8 «تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية»، تم إقرار جملة من الآليات الهادفة إلى الرفع من الأداء المهني للمدرسين والأطر الإدارية التربوية، في إطار إرساء نظام جديد للتكوين. وعلى هذا الأساس تم اعتماد آلية المصاحبة التي انطلقت عمليات تجريبها بالمدارس الابتدائية من خلال تكوين فرق الخبرة الجهوية تضم 42 مكونا وانتقاء 249 أستاذا مصاحبا، وإرساء سلك تكوين الأطرالإدارية التربوية، حيث انتقل عدد المستفيدين من 415 مستفيدا برسم الموسم الدراسي 2015/2016 إلى 1000 مستفيد في الموسم الدراسي الحالي.

أما بالنسبة للمشروع رقم 9 المتعلق ب «الارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمة»، فقد تم إحداث 11 مؤسسة للتفتح باللغات والأنشطة الثقافية والفنية واستفادة 5246 تلميذة وتلميذ من الورشات التي احتضنتها هذه المؤسسات. وإحداث 46 مركزا رياضيا جديدا وإحداث وتأهيل 1200 نادي للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وشملت الحصيلة أيضا المشروع رقم 10 «إصلاح منظومة التقييم والامتحانات والتوجيه التربوي والمهني» حيث استفاد ما يفوق 300.000 ألف تلميذة وتلميذ من الدعم المدرسي في السلك الابتدائي وأكثر من 220.000 تلميذة وتلميذ في السلك الثانوي الإعدادي وذلك من أجل تمكين المتعثرين منهم من اجتياز الاختبارات. وهو ما أثر إيجابا على عتبات الانتقال بين الأسلاك في الامتحانات الإشهادية في الموسم الدراسي 2015 - 2016.

أما المشروع رقم 12، المتعلق ب «إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المدرسة»، فيندرج في سياق الجهود التي تبذلها الوزارة لإصلاح المنظومة التربوية وتكييفها مع التحولات المتسارعة التي فرضتها التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصال، ومن هذا المنطلق اعتمد المشروع على تكوين الموارد البشرية على استخدام التكنولوجيات الحديثة، وتنمية كفاياتهم في هذا المجال. ومن أجل تحقيق ذلك تم تكوين 8722 أستاذ وأستاذة في برنامج SCRATCH الذي استفاد منه 165000 تلميذة وتلميذ.

وتناولت الحصيلة أيضا، المشروع المندمج رقم 14 الخاص ب «تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد»، حيث تم تفعيل مخطط عمل لتأطير ومواكبة عملية الملاءمة مع التقطيع الجهوي الجديد في مختلف الجوانب المؤسساتية والقانونية والتدبيرية والمالية ومراجعة وتقوية الهياكل التنظيمية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتفعيل آلية التوظيف بالتعاقد. كما تطرقت الحصيلة للمشروع رقم 15 المتعلق ب «تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة من خلال إعداد 15 مخططا تواصليا، من أجل مواكبة التنزيل الأولي للمشاريع الإستراتيجية المندمجة، وتعزيز التواصل الرقمي حولها، وضمان التغطية الإعلامية لمختلف الأنشطة المتعلقة بها.

و فيما يخص المشروع رقم 16 المتعلق ب «تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين»، فتمت بلورة وتطوير مشاريع معلوماتية جديدة لمواكبة التدابير ذات الأولوية، ومشاريع الرؤية الإستراتيجية وتطوير منظومة «مسار» للتدبير المدرسي وتطوير منظومة تدبير مشروع المؤسسة والبوابة الالكترونية الجديدة للوزارة والمواقع الالكترونية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وبالموازاة مع جرد للحصيلة الأولية، تم تقديم بعض المعطيات حول المردود الايجابي لبعض المشاريع المندمجة للرؤية الإستراتيجية على بعض المجالات، نذكر منها تميز التلميذات والتلاميذ المغاربة أثناء مشاركتهم في مسابقة تحدي القراءة العربي، واحتلالهم مراكز متقدمة، وتميزهم أيضا على المستوى الإقليمي والقاري في استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من خلال التتويج بالجائزة الأولى لمبادرة africa code week 2016، بالإضافة إلى النتائج التي تحققت في الرياضة المدرسية والمشاركة المتميزة للتلاميذ المغاربة في كل المسابقات، كما نالت الوزارة جائزة الدورة الثامنة للجائزة الوطنية للإدارة الالكترونية، وتندرج هذه الجائزة في إطار إستراتيجية الحكومة الرامية إلى تحديث الإدارة وتحسين مردوديتها، عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

حصيلة تنزيل المشاريع الإستراتيجية جد إيجابية بفضل انخراط كافة الفاعلين من داخل المنظومة وخارجها، لإنجاح مشاريع الرؤية الاستراتيجية، وبفضل المقاربة التشاركية التي تنتهجها الأكاديميات، في إطار التواصل المباشر مع الفاعلين داخل المنظومة.

السيد عبد المومن طالب
مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
بجهة بني ملال خنيفرة

المستلزمات الضرورية لإنجاح المشاريع المندمجة للإصلاح 2015-2030

من أجل ضمان الشروط الملائمة لإنجاح المشاريع المندمجة للإصلاح، كان لابد من وضع تصور متكامل وفق مقاربة تشاركية متدرجة، يرمي إلى تحديد مجموعة من المستلزمات الأساسية، الكفيلة بتمكين المشاريع من أسس النجاح، وتأمين أجرأتها ميدانيا.لذا تم اعتماد أربعة مستلزمات أساسية :

أولا: تقوية القدرات التدبيرية

من أجل تطوير قدرات العاملين في المنظومة والمسؤولين على أجرأة المشاريع المندمجة للإصلاح سيتم العمل وفق محورين أساسيين:

• محور تأهيل الموارد البشرية:

اعتبارا لكون الموارد البشرية المفتاح الأساس لرفع التحدي و إنجاح هذا الورش المجتمعي الكبير، كان لابد من إيلاء عناية وأهمية خاصتين للتكوين، كحق للموظف، ودعامة أساسية لرفع الأداء، وضمان انخراط أكبر في مسلسل الإصلاح، وذالك عبر تدابير مؤسساتية ذات أسبقية، يستفيد بموجبها كل المسؤولين باختلاف مواقعهم ومسؤولياتهم، مديري المؤسسات التعليمية، رؤساء المشاريع وفرق المشاريع والأساتذة المصاحبين والفاعلين الميدانيين في القطاع، من تكوينات نوعية تستجيب للحاجات الملحة، وتنسجم مع أهداف الإصلاح، وتروم الارتقاء بقدراتهم المهنية التدبيرية والريادية، وتعزيز كفاءاتهم وتمكينهم من أدوات النجاح والفعل الإيجابي، لضمان النجاعة والفعالية في الأداء والانخراط الإيجابي في جهود الإصلاح.

وتهم هذه التكوينات بالأساس، مجالات أساسية ذات الأولوية، تهم الريادة وقيادة التغيير، التدبير بالمشروع خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والتتبع والتقويم، مساطر التدبير فضلا عن مجال التواصل والجوانب البيداغوجية.

كما سيتم إعلان سنة 2017 سنة للتكوين المستمر والتأهيل المندمج لقدرات العنصر البشري.

• محورتطوير آليات ومساطر التدبير:

يهم هذا المكون استكمال إرساء الفرق الموكل إليها أجرأة المشاريع المندمجة، والتتبع الدقيق لعملها، مع إرساء نظام للقيادة والتتبع من لجان للقيادة وأدوات للأجرأة والتتبع والتقويم.

كما يهم هذا المكون أيضا إرساء نظام معلوماتي مندمج لتتبع المشاريع المندمجة، مع اعتماد وتعميم استعمال دفاتر المساطر المتعلقة بمختلف مجالات التدبير، تغطي كل بنيات الإدارة، بما يكفل تعزيز وتقوية التنسيق العمودي والأفقي، مما ينعكس إيجابا على انفتاح الوحدات الإدارية، وتقوية إرادة الاشتغال بمنهجية الفريق. كما ترمي الوزارة إلى إرساء شبكات المدبرين، كآلية للتواصل وتقاسم التجارب والتنسيق المستمر، بما يقوي القدرات التدبيرية والتتبع والتقويم للفاعلين. كما تحتل المؤسسات التعليمية مكانا مميزا ضمن هدا المكون من خلال تعزيز قدراتها عبر مشاريع المؤسسات.

ومن أجل تحديد دقيق للمسؤوليات وربط المسؤولية بالمحاسبة، سيتم الإرساء الفعلي لآلية التعاقد حول الوسائل والأهداف يشمل جميع مستويات المنظومة، تنظم مختلف تدخلات الفاعلين، من خلال عقود البرامج ومشاريع المؤسسة.

ثانيا: التواصل

سيتم وضع وتفعيل استراتيجية للتواصل تستهدف مختلف الفاعلين من داخل المنظومة التربوية وخارجها، من أجل التمثل السليم لمضامين الإصلاح، والرفع من مستوى التعبئة الداخلية والخارجية، والتعريف والتفاعل المستمر مع المبادرات والجهود المبذولة على كافة الأصعدة والمستويات، مع الاعتماد على كل الوسائل التواصلية المتاحة، واعتماد مبادرات استباقية تهدف إلى تحصين مسار الإصلاح .

تم في هذا اللقاء تقاسم الحصيلة الأولية الخاصة بكل مشروع. المطلوب الآن تعميم مشاريع الرؤية على صعيد كافة الجماعات الترابية المتوفرة على شروط إنجاح المشروع.

السيد فؤاد شفيقي
مدير المناهج

ثالثا: التعبئة

لا يمكن تحقيق التعبئة المجتمعية الشاملة من أجل المدرسة في أفق 2030، إلا عبر الالتزام بتعبئة وانخراط كل مكونات المجتمع، عبر خطة متكاملة، لقيادة التغيير والانخراط الفاعل لمختلف شركاء المنظومة والقوى الحية للمجتمع من فاعلين تربويين، أسر، جماعات ترابية، هيئات المجتمع المدني، الفاعلين الاقتصاديين ووسائل الإعلام بترسيخ المدرسة كمسؤولية الجميع. هذا إلى جانب وضع منظومة متكاملة للتحفيز ودعم روح المبادرة والابتكار لدى الجميع بما يعزز مردودية ونجاعة المنظومة.

رابعا: ترسيخ الواجب المهني

إن تعزيز وتقوية روح الواجب لدى الأطر العاملة بالقطاع، وجعلها رافعة لإنجاح مشاريع الإصلاح، عبر تحقيق تغيير جذري في الممارسات المعيقة للجهود المبذولة والاستحضار الإرادي لموجبات الضمير المهني، وإعمال مبدأ ربط الواجبات بالحقوق، سيتم اعتماد جملة من الإجراءات المستعجلة والفورية، تهم أساسا تأمين الزمن الإداري وفرض الصرامة في العمل، والالتزام الدقيق بالواجبات المهنية، وذلك عبر التطبيق الصارم للقوانين والمساطر الإدارية، من خلال وضع برنامج عمل خاص بالإدارة المركزية، وبرامج عمل خاصة بكل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين.

خامسا : التأهيل المؤسساتي

يتم العمل على وضع برنامج عمل للتأهيل المؤسساتي للإدارة المركزية والجهوية والإقليمية يتمحور، بشكل أساسي، على المستلزمات الأربعة (تقوية القدرات التدبيرية، التواصل، التعبئة، ترسيخ الواجب المهني).

سادسا : التأطير الميزانياتي

من أجل تمكين مشاريع الرؤية الاستراتيجية من الموارد المالية اللازمة لأجرأتها، سيتم اعتماد مقاربة دينامية، من خلال الحوار التدبيري المنتظم مع الأكاديميات الجهوية ومصالحها الخارجية، ومع مسؤولي المشاريع المندمجة، للوقوف على مستوى تنزيل المشاريع والعمليات، و تكريس اللامركزية واللاتركيز عن طريق تخويل جل الاعتمادات المرصودة للوزارة لفائدة الأكاديميات الجهوية، وتفعيل دور هذه الأخيرة كمؤسسة عمومية، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل والانفتاح على الإمكانيات التي تتيحها الجهوية المتقدمة.

كما سيتم تقوية منظومة مراقبة التدبير، ومهنة الافتحاص الداخلي، والارساء الفعلي للمحاسبتين العامة والتحليلية، وتكريس النهج التعاقدي مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

سابعا : إرساء وحدات جهوية للمفتشية العامة

مواكبة منها لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ومن أجل تقديم المشورة للمدبرين والارتقاء بالحكامة على الصعيد الجهوي، ستعمل المفتشية العامة للوزارة بقطبيها الإداري والتربوي، على إرساء وحدات جهوية لها بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وسيعتمد في ذلك على جهاز تنسيق التفتيش الجهوي القائم حاليا، كنواة أولية للمشروع، دون أن يعني ذلك الاستغناء عن هذا الجهاز، فضلا عن مفتشين على الصعيد الإقليمي. وسيتم إرساء المشروع في مرحلة تجريبية على صعيد ثلاث أكاديميات جهوية خلال الموسم الدراسي الحالي، على أن تخضع التجربة للتقييم لاحقا في أفق تعميمها على باقي الأكاديميات ابتداء من الموسم الدراسي 2017-2018.

رغم النتائج المهمة التي تم تحقيقها على مستوى تكوين هيئة التدريس وأطر الإدارة التربوية والتبريز، فإن الرؤية ستحدث تغييرا جذريا في منظومة التربية والتكوين.

السيد يوسف عفري
مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
جهة درعة تافيلالت

خارطة الطريق لإنجاز وتتبع المشاريع المندمجة للإصلاح

برمجة عملية تستجيب لأهداف الإصلاح وبنيات مندمجة للتنفيذ والتقائية العمليات

يرتكز تفعيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية على خمسة مخططات عمل من ثلاث سنوات لكل منها، ستمكن من أجرأة متدرجة، وضبط فعال لمختلف العمليات المرتبطة بإنجاز مشاريع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

فالمخطط الأول يشمل الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2018، أما المخطط الثاني فيمتد من سنة 2019 إلى 2021، المخطط الثالث يغطي سنوات 2022، 2023 و2024، فيما سيتم أجرأة المخطط الرابع خلال الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى 2027، ليتم الوصول بالمخطط الخامس إلى 2030.

وإلى غاية 30 مارس 2017 سيتم تفعيل المرحلة الثانية من المخطط الأول والتي تهدف أساسا إلى استكمال تصور المشاريع وتدابير تملكها من طرف كل الفاعلين في المنظومة التربوية وفي جميع مستوياتها.

كما ستشهد هذه الفترة أيضا إرساء المرحلة الثالثة من خارطة الطريق المتمثلة في إعداد التأطير العملي للمشاريع على المستوى الجهوي والإقليمي، من أجل إعداد مخططات جهوية وإقليمية، آخذة بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية، والفئات المستهدفة، والتوجهات الاستراتيجية والمرجعية للمشاريع، بالإضافة إلى المدى الزمني والمعايير الخاصة بالكلفة.

يتم الحرص من خلال هذه المخططات على التتبع الدوري والمستمر للمشاريع، للتمكن من معالجة الاختلالات، وتعديل مسار الأجرأة. كما روعي عند وضعها عنصري المواءمة مع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، عبر تحديد الأهداف العامة والخاصة والنتائج المنتظرة للمشاريع، إضافة إلى محددات التدبير بالمشروع، وذلك عبر اعتماد هندسة تنظيمية مندمجة، وفق معايير معتمدة في تدبير المشاريع عبر إرساء فرق المشاريع إقليميا، جهويا ومركزيا.

كما سيتم أيضا بالنسبة لكل مخطط إعداد تأطير ميزانياتي وعملي مناسب من خلال تحديد دقيق للتدابير، والكلفة، والمؤشرات المستهدفة للمشاريع المندمجة للإصلاح.

وهكذا، فخلال المخطط الأول يتم اعتماد خارطة طريق من ستة مراحل، يهدف من خلالها إلى استكمال التصور الاستراتيجي والعملي والمالي للمشاريع المندمجة، وإرساء المستلزمات الأساسية لتحقيق الشروط الكفيلة بإنجاح تفعيل الرؤية الاستراتيجية.

فإلى متم فبراير 2017 سيتم خلال المرحلة الأولى إرساء البنيات المركزية والجهوية والإقليمية لتدبير المشاريع عبر إعداد فرق العمل التي تشرف على أجرأة وتنفيذ المشاريع.

إلى غاية 30 أبريل 2017 سيتم إنجاز المرحلة الرابعة والخامسة من المخطط الأول، واللتان تهمان أساسا إرساء آلية التعاقد مع الأكاديميات، وبنياتها اللاممركزة من جهة وبين الإدارة المركزية والأكاديميات، من جهة أخرى.

كما يتم خلال المرحلة الخامسة إرساء وحدة معلوماتية لتتبع المشاريع وتيسير تجميع المعطيات الخاصة بتقدم المشاريع، تغطي جميع مراحل إنجازها من تخطيط وبرمجة وتتبع تنفيذ إلى التقييم والتقويم. وفي أفق نهاية شهر ماي 2017 سيتم العمل على الرفع من القدرات التدبيرية للمنظومة التربوية في مجال تدبير وتتبع المشاريع من خلال تنظيم دورات تكوينية حول منهجية التدبير بالمشروع.

آليات تنفيذ وتتبع المشاريع

اعتمد في أجرأة الإصلاح على تدبير المشروع كخيار استراتيجي، عبر هيكلة أفقية وعمودية تضمن توطين المشاريع داخل البنيات الإدارية، ويتم تشكيل فرق العمل المشرفة على الإنجاز، بشكل يراعي ضمان التقائية فعالة بين البنيات التنظيمية للمشاريع، والبنيات الإدارية، وداخل مجالات التدخل الثلاثة. ولضمان تتبع وتقييم فعال ومستمر، يتم إرساء لجن للقيادة والتتبع مركزيا وجهويا واقليميا يعهد إليها تتبع وتقييم انجاز المشاريع .